مجلس النواب
فريق التجمع الدستوري
الرقم :5688

الرباط في : 24/4/2018

إلى السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

السكن الاقتصادي بالمغرب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

يضمن الفصل 31 من دستور بلدنا للمواطنين الحصول على السكن اللائق ونخصكم بالذكر أن تكاثر مشاريع السكن الاقتصادي و الاجتماعي شكل ملاذاً للكثير من الأسر المتوسطة الدخل، هروباً من غلاء المعيشة والكراء، بالمقابل يستفيد أصحاب هذه المشاريع من الكثير من الامتيازات والإعفاءات الضريبية والإدارية، و ذلك وفقاً لثلاث شروط:

- يجب أن يكون المسكن معداً للسكن الرئيسي.
- أن تتراوح مساحة المسكن المغطاة بين 50 و 80 م مربع.
- أن لا يتعدى ثمن بيعه 250 000 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.إلا أنه رغم هذه الامتيازات والإعفاءات المهمة لأصحاب المشاريع يجد المواطنين أنفسهم داخل منازل تكاد تؤل للسقوط ويعانون من عدة مشاكل كتآكل الجدران و الأسقف و تسرب المياه.

من هذا المنطلق نسائلكم السيد الوزير المحترم :

•ألا ترون أن إنشاء أو تفعيل لجنة أو خلية وطنية لمراقبة هذه المشاريع التي تكلف الدولة ملايير الدراهم سنوياً كامتيازات ضريبية و تكلف المواطنين و خاصة الطبقة المتوسطة منهم إدخاراتهم و تغرقهم في الكثير من الديون، سيضمن للمواطنين حقوقهم و سيساهم في تفعيل نجاعة هذه المشاريع و احترام أصحابها للقوانين و ثقة الدولة؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

وعلال سمية